Share-Net
Jordan
منصة المعرفة – الأردن
للصحة الجنسية والانجابية والحقوق الإنجابية

Higher Population Council - Jordan
HPC
المجلس الأعلى للسكان

ورقة حقائق
الهجرة والنوع الاجتماعي

2021

تمهيد

تعرف الهجرة بأنها حركة فرد أو مجموعة من الأفراد للإقامة في مكان آخر غير مكان ميلادهم أو مكان إقامتهم المعتاد. وهناك نوعان رئيسيان من الهجرة هما الهجرة الدولية التي تحدث عبر الحدود الدولية والهجرة الداخلية التي تحدث داخل حدود منطقة واحدة. ويعرف القانون الدولي بدقة اللاجئين بأنهم أفراد يفرون من الاضطهاد أو النزاع في بلدهم أو منطقتهم الأصلية.

أظهرت الدراسات أن الهجرة ترتبط بشكل وثيق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية العالمية. ومع تزايد تأثير العولمة، فإن هذه التحولات أصبح لها تأثير متزايد على حياة الإنسان وعمله وحياته الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب. وجد Bill وآخرون (2015) في دراستهم حول التحولات الديموغرافية في جميع أنحاء العالم أنه في أجزاء كثيرة في العالم حلت الهجرة محل الخصوبة والوفيات كعامل رئيسي في التغيير الديموغرافي. وأدت النزاعات والكوارث إلى النزوح والهجرة القسرية[1]. وبين تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية أن عدد المهاجرين الدوليين قد بلغ 272 مليون مهاجر ومهاجرة في عام 2020 مقارنة مع 150 مليون مهاجر ومهاجرة في عام 2000. وشكل المهاجرون والمهاجرات هجرة دولية 3.5 % من سكان العالم في عام 2020، وبلغ عدد اللاجئين في العالم 25.9 مليون لاجيء ولاجئة في عام 2020 مقارنة مع 14 مليون لاجيء ولاجئة في عام 2000 [2].

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية تضاعف عدد المهاجرين الدوليين ولكن بقيت النسبة المئوية لسكان العالم الذين يهاجرون ثابتة إلى حد ما.

وتشير البيانات إلى أن هناك حركة مستمرة للهجرة بدافع الرغبة في حياة أفضل، أو للهروب من الفقر أو الاضطهاد السياسي أو الضغوط الاجتماعية أو العائلية.

وتشكل هجرة الإناث دائما عنصرا هاما من عناصر الهجرة الدولية، وقدرت شعبة السكان في الأمم المتحدة في عام 2020 أن 47.9 % من جميع المهاجرين الدوليين كانوا من الإناث[3]. وتهاجر الإناث غالبا كأفراد أسرة معالين من مهاجرين آخرين أو للزواج من شخص ما في دولة أخرى. وعلى أية حال، فإن المهاجرات يشكلن بصورة متزايدة جزءا من تدفقات العمال المهاجرين وينتقلن من تلقاء أنفسهن ليصبحن المعيلات الرئيسيات لأسرهن، وتهاجر معظم الإناث طوعا، ولكن قد يكن عرضة للهجرة أو الاضطهاد أو

1- Bell, M. et al (2015) 'Internal Migration and Development: Comparing migration intensities around the world' in Population and Development Review 41, 33–58

2- UN, 2020, «World Migration Report 2020»57.5 %

3- UN, 2020, «World Migration Report 2020»

الحالات التي تؤثر على أمنهن أو معيشتهن.

يعرف النوع الاجتماعي (بأنه مختلف الأدوار والحقوق والواجبات لكل من الرجال والنساء في المجتمع والعلاقات بينهم والطرق التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم التي تحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية مختلفة وتأثير هذه العلاقة على مكانة المرأة والرجل في المجتمع) و يعتبر جوهر أي مناقشة تتعلق بأسباب ونتائج الهجرة الدولية، بما في ذلك عملية صنع القرار المعنية والآليات المؤدية إلى الهجرة. فإما أن تتجاهل الأطر التحليلية مشاركة المرأة في الهجرة الدولية ومساهماتها، أو تفترض أن أسباب الهجرة الدولية ونتائجها متشابهة بالنسبة للمهاجرات الإناث والذكور المهاجرين، وبالتالي تتجنب المناقشات كيفية اختلاف الهجرة ونتائجها حسب نوع الجنس. وبناء على ذلك، من المهم فهم أسباب الهجرة الدولية ونتائجها من منظور النوع الاجتماعي لأن العلاقات الاجتماعية المتعلقة بنوع الجنس تشكل تجارب الهجرة للمهاجرين سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

إن فهم ما إذا كانت الهجرة تحدث بسبب عدم المساواة بين الجنسين أو ما إذا كانت الهجرة نفسها تساعد على إدامة الفوارق بين الجنسين أمر مهم لتوجيه صياغة السياسات وإعداد البرامج لتلبية الاحتياجات الخاصة للإناث المهاجرات.

تتوقف مشاركة الإناث في الهجرة على درجة تمكينهن وقدرتهن على اتخاذ القرارات ووصولهن إلى الموارد والتقسيم الطبقي القائم بين الجنسين في دول الإرسال والاستقبال. ويمكن أن يكون عدم المساواة بين الجنسين عاملا قويا يؤدي إلى الهجرة عندما يكون لدى الإناث توقعات اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن تحقيقها في دولة الأصل. وكما هو الحال مع أي مهاجر، تختلف نتائج هجرة الإناث تبعا لما إذا كانت حركتهن طوعية أو قسرية وما إذا كان وجودهن في دولة الاستقبال قانونيا أم لا.

وفي دول الاستقبال، تؤدي العلاقات بين الجنسين وكذلك السياسات أو الممارسات إلى عدم المساواة بين الجنسين للإناث المهاجرات. كما أن الوضع القانوني للإناث المهاجرات، والتقاليد المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمواقف العامة تجاه المهاجرين هي أيضا عوامل مهمة تؤثر على التجارب اللاحقة للإناث المهاجرات وتأثير هجرتهن على بلدان الاستقبال.

وهناك علاقة سببية بين الجنس والهجرة، ويفترض أولاً أن العلاقات بين الجنسين لها تأثير على حجم واتجاه وتكوين الهجرة وانطباعات المهاجرين. و ثانيا، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يكون للهجرة تأثير على العلاقة بين الجنسين في الآثار الاجتماعية الأوسع للهجرة. وثالثا، يمكن أن يحدد إطار عمل علاقات الجندر الانعكاسات

الاجتماعية للهجرة. وأخيرا، فإن تمثيل الهجرة من قبل الأكاديميين وصناع السياسات ووسائل الإعلام والمهاجرين أنفسهم هي أيضا جزء لا يتجزأ من العلاقات بين الجنسين[4].

المهاجرات العاملات في دول الاستقبال

عندما تصبح الإناث عاملات مهاجرات أو يشاركن في سوق العمل في البلد المستقبِل، فإنهن يملن إلى الحصول على الاستقلالية، مما يؤدي إلى تغيير في العلاقات بين الجنسين داخل أسرهن. ومع ذلك، فإن المكاسب من هذا النوع على مستوى الأسرة قد لا تمتد بالضرورة إلى مجالات أخرى من حياة المرأة مثل مكان العمل أو في مجتمعها ككل. وتتأثر المهاجرات أيضا بعدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات المستقبلة للمهاجرين. والتمييز في سوق العمل على أساس الجنس وتركز الإناث في المهن التقليدية (التمريض وأعمال السكرتارية وصناعة الملابس والزراعة وما إلى ذلك). وتتقاضى المهاجرات غالبا أجورا أقل من الرجال المهاجرين الذين يتركزون في مهن مرتفعة الأجور.

وبالتالي فإن عدم المساواة في الأجور بين المهاجرات الإناث والمهاجرين الذكور لا يزال قائما في دول الاستقبال. وعندما يبدأ المهاجرون أعمالا تجارية صغيرة في دول الاستقبال، قد تعمل الإناث دون أجر استجابةً للتقاليد التي تقلل من قيمة مساهمتهن.

المهاجرات كمصدر للدعم المالي لأسرهن

تساهم المهاجرات في التنمية الاقتصادية في دول الاستقبال من خلال كفاءاتهن ومهاراتهن، كما يساهمن في التنمية الاقتصادية لدولهن الأصلية من خلال تحويلاتهن وخبرتهن المتزايدة عند عودتهن إلى دولهن. وتشكل الإناث المهاجرات مصادر للتحويلات المالية التي يمكن استخدامها لتحسين رفاه أفراد أسرهن وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي دول الاستقبال، تعمل الإناث المهاجرات على تحسين مستويات معيشتهن ومستويات معيشة أسرهن، وكثيرا ما يضغطن من أجل تغيير العلاقات بين الجنسين داخل أسرهن. وفي العديد من الدول، تشكل النساء من المهاجرات العائدات منظمات غير حكومية تمارس الضغط من أجل المساواة بين الجنسين. وعند العودة إلى دولهن الأصلية، قد تنشر المهاجرات أهمية حقوق المرأة وضرورة المساواة بين الرجل والمرأة.

4 - Timmerman, Christiane, etl, 2018, Gender and Migtation: A Gender – Sensitive Approach to Migration DynamicsA Gender-Sensitive Approach to CChristiane Timmerman, Maria Lucinda Fonseca, Christiane Timmerman, Maria Lucinda Fonseca,

آثار الهجرة على الإناث

قد تؤدي الهجرة إلى إعادة توزيع الأدوار في الأسرة حسب الجنس بسبب تقاسم المسؤوليات بين الأزواج في الأسرة. واستنادا إلى التوزيع التقليدي للأدوار، قد يجد الذكور صعوبة في أداء المهام التي تقوم بها الإناث. وقد يشعر الذكور بالقلق من فقدانهم لدورهم التقليدي كعائل ومصدر دخل للأسرة وكرؤساء للأسر.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الهجرة على تعديل التقاليد الاجتماعية والأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين. وقد يؤدي ذلك إلى اعتماد قواعد أكثر إنصافا في مجالات التعليم والحقوق الإنجابية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والمشاركة في سوق العمل والرعاية الصحية واتخاذ القرارات الأسرية بشكل عام. ولا شك أن التغيير في أدوار الذكور والإناث وحصول الإناث على حقوقهن في جميع المجالات سيؤدي إلى نتائج إيجابية ويعزز الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإناث في المجتمع.

ومع تمكين المرأة، سيتأثر العديد من الجوانب بما في ذلك انخفاض مستويات الخصوبة وزيادة دخل الأسرة نتيجة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل مما سيكون له تأثير إيجابي على مستوى معيشة أسرتها، ومع ذلك، يمكن للهجرة أيضا ترسيخ الأدوار التقليدية وأوجه عدم المساواة وتعريض المرأة لأوجه ضعف جديدة نتيجة الوضع القانوني غير المستقر والإقصاء والعزلة[5].

الهجرة الخارجية في الأردن

وتشير البيانات إلى أن نسبة غير الأردنيين المقيمين في الأردن قد ارتفعت من 4.2 % من إجمالي السكان في عام 1979 إلى 7.6 % من إجمالي السكان في عام 1994 وإلى 30.6 % من إجمالي السكان في عام 2015.

وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 إلى أن عدد السكان غير الأردنيين في المملكة قد بلغ 2,918,125. وبلغ عدد الذكور 1,678,782 أو ما نسبته 57.5 % مقابل 1239343 أو 42.5 % من الإناث. وشكلت الجنسيات السورية والمصرية والفلسطينية والعراقية واليمنية والليبية 2,720,740 نسمة أو 93.2 % من غير الأردنيين المقيمين في الأردن.

وشكل السوريون النسبة الأكبر من غير الأردنيين المقيمين في الأردن أو 43.4 % تلاهم المصريون بنسبة بلغت 21.8 % والفلسطينيون بما نسبته 21.7 %. ومن جهة أخرى، شكل الرعايا العرب والأجانب الآخرون النسبة المتبقية أو 13.1 %.

5 - Bridge Development-Gender, 2005, GENDER and MIGRATION

وبلغت نسبة الجنس بين غير الأردنيين (الذكور لكل 100 أنثى) 135.5، مما يشير إلى أن نسبة كبيرة من غير الأردنيين هم من العمالة الوافدة التي يهيمن عليها الذكور. ويتضح ذلك عند النظر إلى نسبة الجنس بين المصريين واليمنيين والليبيين (نسبة الجنس 465، 151.2، 149 من الذكور لكل أنثى على التوالي)[6].

الهجرة الداخلية في الأردن

أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2004 إلى أن حجم الهجرة الحياتية للأردنيين قد بلغ 369,357 نسمة أو ما نسبته 9 % من مجموع السكان الأردنيين في عام 2004. وبشكل عام، اجتذب إقليم الوسط 71.3 % من مجموع المهاجرين هجرة حياتية داخلة مقابل 17.3 % لإقليم الشمال و11.5 % لإقليم الجنوب. وساهم إقليم الوسط بالنسبة الأكبر من الهجرة الحياتية الخارجة (59.8 %) تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 26.6 % فإقليم الجنوب بنسبة بلغت 13.6 %.

وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 إلى أن عدد الإناث الأردنيات المهاجرات هجرة حياتية اللائي يقمن في الأردن قد بلغ 193,151 من إجمالي الإناث الأردنيات البالغ 3,236,958، مما يعني أن 6 % من الإناث الأردنيات غيرن مكان ولادتهن ليقمن في محافظات أخرى غير محافظات ولادتهن. وشكلت محافظة العاصمة أكثر المحافظات جذبا للهجرة الداخلية للإناث مقارنة بالمحافظات الأخرى، واستقطبت 26.9 % من مجموع المهاجرات الأردنيات هجرة حياتية، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة بلغت 20.6 % ومحافظة اربد بنسبة بلغت 16.3 %. وبأخذ الأقاليم بالاعتبار، فقد اجتذب إقليم الوسط أكبر نسبة من الإناث الأردنيات المهاجرات، أو 59.4 % من مجموع الإناث المهاجرات، تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 28% وإقليم الجنوب بنسبة بلغت 12.6 %. وساهمت محافظة العاصمة بالنسبة الأكبر للهجرة الداخلية الخارجة أو بما نسبته 36.8%، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة بلغت 19.4 %، في حين احتلت محافظة إربد المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 9.2%. وبأخذ الأقاليم بالاعتبار، فقد شكل إقليم الوسط المساهم الأكبر في الهجرة الخارجية للإناث الأردنيات بنسبة بلغت 69.6 %، تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 17.8 % في حين ساهم إقليم الجنوب بنسبة بلغت 12.6 %. وبلغت نسبة المهاجرات من إقليم الجنوب اللائي دخلن محافظة العاصمة 13.3 %. وتشير هذه النتائج إلى أن محافظة العاصمة تعتبر محافظة جاذبة لهجرة الإناث من المحافظات الثلاث (الزرقاء والبلقاء واربد)، حيث شكلت المهاجرات من

٦ - دائرة الإحصاءات العامة، التعدادات السكانية للسنوات ١٩٧٩ و١٩٩٤ و٢٠١٥

هـذه المحافظـات مـا مجموعـه 75.1% مـن الهجـرة التـي دخلـت المحافظـة. وشـكلت المهاجـرات الأردنيـات الـلاتي هاجـرن إلى محافظـة البلقـاء مـن محافظـة العاصمـة الغالبيـة العظمـى (69.1 %) مـن جميـع النسـاء المهاجـرات الـلائي هاجـرن إلى محافظـة البلقـاء، تلاهـن المهاجـرات مـن محافظـة الزرقـاء بنسـبة بلغـت 13.8 %. وجـاءت النسـاء المهاجـرات مـن محافظـة إربـد في المركـز الثالـث بنسـبة بلغـت 5.2 %. وشـكلت المهاجـرات الأردنيـات الـلاتي هاجـرن إلى محافظـة إربـد مـن محافظـة العاصمـة النسـبة الأكـبر مـن المهاجـرات الداخـلات إلى هـذه المحافظـة (44.7 %)، تلاهـن المهاجـرات القادمـات مـن محافظـة الزرقـاء بنسـبة بلغـت 19.7 % وجـاءت المهاجـرات مـن محافظـة المفـرق في المركـز الثالـث بنسـبة بلغـت 10 %. وبشـكل عـام، أظهـرت النتائـج أن محافظـة اربـد كانـت المحافظـة الأكـثر كسـبا مـن تيـارات الهجـرة الداخليـة، حيـث بلـغ معدل صـافي الهجـرة[7] 7.1 %، في حـين كانـت محافظـة العاصمـة الخـاسر الأكـبر وبلـغ معـدل الهجـرة الصافيـة 9.9- %[8].

حوكمة الهجرة

- حقوق المهاجرين

نظـرا للـدور الـذي يؤديـه النـوع الاجتماعي في أنشـطة الهجـرة الدوليـة، لا سـيما فيـما يتعلق بقـرارات الهجرة والتبايـن في الآراء بـين الرجـل والمـرأة بشـأن صنـع القـرار، وتبايـن وجهـات النظـر بـين الذكـور والإنـاث الـذي يعكـس مكانـة المـرأة في الأسرة والمجتمـع في الـدول المرسـلة والمسـتقبلة عـلى حـد سـواء وخاصة إذا كانـت المـرأة نشـطة اقتصاديـا مـما يعنـي أنهـا تتمتـع بتمكـين اقتصـادي يجعلهـا في وضـع يمكنهـا مـن اتخـاذ القـرارات بمفردهـا أو بالاشـتراك مـع زوجهـا أو أفـراد الأسرة الآخريـن. وفي بعـض الأحيـان، فـإن العامـلات المهاجـرات المعرضـات في الـدول المسـتقبلة للاسـتغلال والتمييـز وعـدم إمكانيـة الحصـول عـلى حقوقهـن بشـكل كامـل لأنهـن إنـاث، لا سـيما في سـوق العمـل لا يحصلـن عـلى حقوقهـن العماليـة مثـل الحصـول عـلى الإجـازات أجـورا منخفضـة مقارنـة بالرجـال بسـبب الكفـاءة التقنيـة المنخفضـة والمهـن التـي لا تتطلـب المهـارة التـي يعملـن فيهـا والتـي هـي في الغالـب مهنـا غـير تقنيـة كالعمـل في المنـازل والزراعـة والصناعـات الصغـيرة.

وقـد ركـزت الأطـر والاتفاقيـات الدوليـة مثـل مؤتمـر القاهـرة للسـكان والتنميـة في عـام 1994، وأجنـدة أعـمال إدارة الهجـرة الدوليـة 2030 (2005)، والاتفـاق العالمـي بشـأن الهجـرة الآمنـة والمنظمـة والنظاميـة (2018) عـلى ضرورة حصـول المهاجريـن بمـن فيهـم النسـاء والفتيـات عـلى حقوقهـم، بمـا في ذلـك حقوقهم في التعليـم والخدمـات بجميـع أنواعهـا. ودعـا المؤتمـر

٧ - معدل صافي الهجرة = معدل الهجرة – معدل الهجرة الخارجة

٨ - صالح، كمال، ٢٠٢١، أوضاع المرأة الأردنية

9- United Nations, 1995, Report of the International Conference on Population and Development, Cairo, 5-13 September 1994

الدولي للسكان والتنمية (1994)[9] إلى زيادة التعاون والحوار بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين من أجل تعظيم فوائد الهجرة وضمان أن يكون للهجرة آثار إيجابية على الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين على حد سواء. وتضمن المؤتمر الإجراءات التالية المتعلقة بالهجرة:

1. لضمان توازن اقتصادي أفضل بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، ينبغي تعزيز اقتصادات الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

2. تعزيز تدفق تحويلات المهاجرين واستخدامها في التنمية، وتيسير توفير الخدمات المصرفية التي تمكن من تحويل أموال المهاجرين بشكل آمن وفي الوقت المناسب، وتعزيز الظروف لزيادة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج.

3. دعوة الدول المرسلة للمهاجرين ولا سيما الدول النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى استخدام أشكال معينة من الهجرة المؤقتة مثل الهجرة قصيرة الأجل والمشاريع ذات الصلة كوسيلة لتحسين مهارات مواطنيها.

4. تشجيع الدول على النظر في طلبات الهجرة المقدمة من الدول التي يكون وجودها وفقا للأدلة العلمية المتاحة مهددا بالاحترار وتغير المناخ.

5. ينبغي لمؤسسات البحوث والدول أن تدعم جمع البيانات عن تدفقات المهاجرين الدوليين ومحركات الهجرة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

كما دعا الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM)[10] إلى الحد من المخاطر وأوجه الضعف التي يواجها المهاجرون في مختلف مراحل الهجرة من خلال احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم وتوفير الرعاية والمساعدة لهم. وتضمن الاتفاق 23 هدفا لتحسين إدارة الهجرة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وفيما يلي بعض أهداف الاتفاق:

- الحد من المخاطر وأوجه الضعف التي يواجها المهاجرون في مختلف مراحل الهجرة من خلال احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم وتوفير الرعاية والمساعدة لهم.

- تهيئة الظروف التي تمكن جميع المهاجرين من إثراء المجتمعات من خلال قدراتهم البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تسهيل مساهماتهم في التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

10 - J. Kevin Appleby, 2020, Implementation of the Global Compact on Safe, Orderly, and Regular Migration: A Whole-of-Society Approach

وتستند أجندة أعمال إدارة الهجرة الدولية[11] الذي يهدف إلى إدارة الهجرة إلى التفاهمات التالية:

- إن استمرار تنقل الناس عبر الحدود سمة أساسية لعالم سريع العولمة.
- الإدارة الإنسانية والمنظمة للهجرة تعود بالفائدة على كل من البلدان والمهاجرين
- تقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة الهجرة على عاتق الدول: فلكل دولة الحق في وضع إطارها القانوني الخاص بشأن الهجرة وحماية أمن سكانها ورفاههم، بما يتسق مع المبادئ والمعايير الدولية.
- وفقا للقانون الدولي، يتعين على الدول حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة للمهاجرين بغض النظر عن وضعهم، وتوفير الاحتياجات الخاصة للأطفال والمسنين والمعوقين
- لجميع الدول مصلحة مشتركة في تعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد.
- يشكل تنفيذ السياسات الوطنية الشاملة والمتسقة المتعلقة بالهجرة أهم سياسات الهجرة والتعاون الدولي الفعال في هذا المجال.
- توفير أدوات إقليمية وعالمية تتعلق بوضع نهج تعاونية لإدارة الهجرة.
- الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان الدولية السارية واللاجئين والعمال المهاجرين والمنظمات غير الوطنية والتفاهمات المشتركة لإدارة الهجرة الدولية. وتشكل قوانين الجريمة أيضا جزءا لا يتجزأ من أي نظام لإدارة الهجرة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.
- يشكل التعاون والحوار بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات المهاجرين وأرباب العمل ومنظمات العمال ووسائل الإعلام، عناصر مهمة وفعالة في مجال إدارة الهجرة والشراكات للإدارة الشاملة والمتوازنة للهجرة.
- العمليات الاستشارية الثنائية والإقليمية ضرورية لتطوير التعاون في مجال إدارة الهجرة والمساهمة في التعاون على الصعيد العالمي.
- تتحقق الإدارة الفعالة للهجرة من خلال مراعاة متوازنة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية والإنمائية والصحية والبيئية مع مراعاة الأسباب الجذرية للهجرة.
- تتحقق الإدارة الفعالة للهجرة من خلال مراعاة متوازنة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية والإنمائية والصحية والبيئية مع مراعاة الأسباب الجذرية للهجرة.

11 - International Organization for Migration (IOM) and the Federal Office for Migration (FOM), Switzerland, 2005, AGENDA FOR MIGRATION MANAGEMENT

- هناك علاقة وثيقة ومعقدة بين الهجرة والتنمية، ومن هذه العلاقة يمكن أن تسهم في تطوير الدولة وشعبها.
- يعد توفير قنوات كافية ومنتظمة للهجرة أمرا أساسيا وعنصرا من عناصر نهج شامل لإدارة الهجرة.
- يشكل منع الهجرة غير النظامية والحد منها مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين.
- تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وغيرها من أشكال الجريمة التي تؤثر على المهاجرين.
- يعزز إدماج المهاجرين التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ويزيد من المساهمات التي يمكن للمهاجرين تقديمها، ويقلل من حالات العنصرية وكراهية الأجانب.
- الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتستحق عناية خاصة. وفي سياق الهجرة، يعوق الفصل بين الأسر الاندماج، في حين أن تيسير لم شمل الأسر يمكن أن يسهم في تعظيم الآثار الإيجابية للاندماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع في البلد المضيف.
- إن منهجية جمع وتحليل وتبادل البيانات الدقيقة والقابلة للمقارنة بشأن جميع جوانب الهجرة في الوقت المناسب مع احترام خصوصية الأفراد مهمة لإدارة الهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن جميع جوانب الهجرة من أجل تحسين فهم أسباب الهجرة الدولية ونتائجها بطريقة فعالة للمساهمة في صنع السياسات.

تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين والمجتمع

يعتبر الفقر وعدم الاستقرار وانعدام فرص الحصول على التعليم أو الخدمات الأساسية الأخرى من العوامل التي يمكن أن تدفع الأفراد إلى الهجرة. وبالتالي فإن إدارة الهجرة بشكل جيد يعني تعزيز الاستقرار والتعليم وفرص العمل والحد من الهجرة القسرية من خلال تعزيز القدرة على الصمود وبالتالي تمكين الأفراد من الاختيار بين البقاء أو الهجرة. وحتى لو تم القضاء على دوافع الهجرة القسرية، فإن الأفراد يرغبون في الهجرة للبحث عن الفرص أو لم الشمل مع أسرهم. وعليه، يجب تصميم القوانين والسياسات التي تعزز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين والمجتمعات الأصلية. ويتضمن هذا المجال مؤشرات حول سياسات الدول لإدارة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين من خلال جوانب مثل الاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية للمهاجرين والأحكام التي تنظم هجرة الطلاب ووجود اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول. وتركز المؤشرات أيضا على

السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإشراك المغتربين وتحويلات المهاجرين[12].

وتنص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز على أساس نوع الجنس. كما تنص على أن العامل المهاجر لا يعرض للاسترقاق أو الاستعباد ولا يلزم بالعمل سخرة أو قسرا والحق في الحصول على الرعاية الصحية العاجلة والخدمات التعليمية وخدمات التوجيه المهني والمسكن والخدمات الاجتماعية والصحية على قدم المساواة مع المواطنين وحماية وحدة الأسرة. وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفقرتين 23 و31 من إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين أوجه الضعف المحددة للنساء أثناء الهجرة وأعربت عن التزامها بضمان تعميم منظور جنساني في تدابير التعامل مع تلك الحركات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وبالاحترام الكامل لحقوق الأنسان وحمايتها. وسلمت أيضا في الفقرة 31 بالمساهمة الهامة والدور القيادي للمرأة في مجتمعات المهاجرين واللاجئين والتزمت بضمان مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في إيجاد الحلول والفرص. ودعا الإعلان إلى مراعاة منظور النوع الاجتماعي باعتباره أحد مبادئه التوجيهية ودعا الدول إلى ضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والرجال والفتيات في جميع مراحل الهجرة وتفهم احتياجاتهم الخاصة وتلبيتها وتمكينهم. ويراعي الاتفاق منظور النوع الاجتماعي ويعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات مع الاعتراف باستقلالهن وتمكينهن وقيادتهن بغرض الابتعاد عن التعامل مع النساء المهاجرات كضحايا[13].

الهجرة وتمكين المرأة والتنمية

ودعا المؤتمر الدولي المعني «بنوع الجنس والهجرة والتنمية واغتنام الفرص ودعم الحقوق» الذي عقد في مانيلا في عام 2008 لاستكشاف هذه الصلات بمزيد من التفصيل والمساهمة في تعزيز منظور فهم الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي للهجرة والتنمية لضمان إشراك مقررو السياسات والمنظمات العاملة في هذه القضايا. وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على دور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص في دعم المرأة والرجل، ودعم حقوق المهاجرين وتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة. وبين المؤتمر ضرورة أن يكون هناك فهم أكبر للعلاقة بين نوع الجنس والهجرة والتنمية لتسهيل وضع السياسات لضمان تكافؤ الفرص للرجال والنساء المهاجرين. كما أشار المؤتمر إلى أن النساء وأسرهن يستفيدون

12 - IOM UN Migration, 2015, Migration Governance Framework»

١٣ - الأمم المتحدة، ٢٠١٩، تأثير الهجرة في النساء والفتيات انهاجرات: منظور جنساني تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

من الهجرة إما كمهاجرات أو كمتلقيات للتحويلات، حيث تسهم التحويلات في تمكين المرأة مع تغير أدوار الجنسين نتيجة للهجرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن النساء أكثر عرضة لخطر الإساءة بأشكاله المختلفة من الرجال بسبب الوضع المهني ونوع الجنس. ويستوجب هذا زيادة التعاون الدولي في هذا الصدد واتخاذ إجراءات من جانب الدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء لحماية النساء والأطفال وضمان حقوقهم[14].

سياسات الهجرة

يجب أن تستند سياسة الهجرة إلى الحقائق وتحليل معمق للفوائد والمخاطر التي تنجم عن حركة الأفراد. وبغرض وضع سياسات فعالة للحوكمة فإن على الدولة جمع وتحليل واستخدام بيانات ومعلومات ذات مصداقية تتضمن التركيب السكاني والحركات عبر الحدود وأعداد المغتربين. وعلاوة على ذلك فإن فهم الهجرة واتجاهاتها وعلاقتها مع التدهور البيئي وتغير المناخ يجب أن تتضمنها السياسات الخاصة بالهجرة. وفي الوقت نفسه، فإن القانون والسياسة التي تؤثر على حركة الناس كالسفر والتنقل المؤقت والهجرة والجنسية وأسواق العمل والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والتجارة والتماسك الاجتماعي وخدمات الصحة والتعليم وإنفاذ القانون والسياسة الخارجية والإدارة الرشيدة للهجرة تعتمد على نهج الحكومة، حيث أن جميع الوزارات ذات المسؤوليات المتعلقة بحركة الناس يمكنها أن تضمن فعالية سياسة الهجرة والتنقل. وتقيم المؤشرات في هذا المجال بمدى توفر الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية للدول المتعلقة بسياسات الهجرة. ووجود استراتيجيات وطنية للهجرة تتماشى مع التنمية، فضلا عن الشفافية والاتساق المؤسسيين فيما يتعلق بإدارة الهجرة.

وتشمل التوصيات المتعلقة بسياسات الهجرة التي انبثقت عن اجتماع للخبراء استضافته هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 في جنيف على ما يلي:

- القضاء على جميع أشكال التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة في جميع مراحل الهجرة من قبل أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.
- السعي بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، إلى اتباع سياسة للقضاء على التمييز العنصري واتخاذ تدابير فعالة لإدانة جميع أعمال ومظاهر وأشكال التعبير عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المرأة في الهجرة.

14 - International Labour Office, 2008, Migration, Gender Equality and Development, Manila, Philippines/September 25-26, 2008

- وضع سياسة هجرة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي تستند إلى حقوق الإنسان دون تأخير تعترف بوكالة المرأة في مجال الهجرة، وتشجع على تمكينها وقيادتها، والابتعاد عن معالجة أوضاع المهاجرات من خلال اعتبارهن ضحايا.

- الاعتراف بالمساهمات الهامة التي تقدمها المهاجرات في التنمية المستدامة والتغيير الاجتماعي في دول الارسال والعبور والاستقبال، والاعتراف بمساهمة المرأة (بما في ذلك العاملات المهاجرات) في سلاسل القيمة والرعاية العالمية وتقييمها باعتبارها مساهمة حيوية لضمان النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

- ضمان أن يكون وضع السياسات والأطر التشريعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها شفافا وتشاركيا من خلال ضمان المشاركة المجدية والفعالة للمهاجرات والمجتمع المدني والمنظمات النسائية دون خوف من الانتقام وضمان وصول هيئات الرصد المستقلة وآليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية وأمناء المظالم والآليات الوقائية الوطنية وغيرها من الهيئات ذات الصلة إلى المواقع والمعلومات اللازمة لرصد حقوق الإنسان للنساء والفتيات المهاجرات رصدا فعالا.

- ضمان توفير الموارد الكافية للسياسات والبرامج المراعية للنوع الاجتماعي والقائمة على حقوق الإنسان من خلال تخصيص الموارد المالية للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للبحث عن سياسات للهجرة تعزز حقوق الإنسان للمرأة وتحترمها في جميع مراحل الهجرة وتصميم هذه السياسات والبرامج وتنفيذها.

- ضمان تمتع النساء المهاجرات بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل مماثل للمواطنين بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية بما في ذلك التعليم والعمل اللائق والتدريب والسكن والاستحقاقات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة العقلية وضمان أن النساء المهاجرات يتمتعن بالحقوق المدنية والسياسية[15]

15 - UN Women, 2016, Recommendations for addressing women's human rights in the global compact for safe, orderly and regular migration, Outcome of expert meeting in Geneva

المراجع باللغة العربية

1 الأمم المتحدة، 2019، تأثير الهجرة في النساء والفتيات المهاجرات: منظور جنساني تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

2 صالح، كمال، 2021، أوضاع المرأة الأردنية

المراجع باللغة الإنجليزية

1. J. Kevin Appleby, 2020, Implementation of the Global Compact on Safe, Orderly, and Regular Migration: A Whole-of-Society Approach

2. International Organization for Migration (IOM) and the Federal Office for Migration (FOM), Switzerland, 2005, AGENDA FOR MIGRATION MANAGEMENT

3. United Nations, 1995, Report of the International Conference on Population and Development, Cairo, 5-13 September 1994

4. UN, 2020, «World Migration Report 2020»

6 Bell, M. et al (2015) 'Internal Migration and Development: Comparing migration intensities around the world' in Population and Development Review 41, 33–58

7 Bridge Development-Gender, 2005, GENDER and MIGRATION

8 Timmerman, Christiane, etl, 2018, Gender and Migtation: A Gender – Sensitive Approach to Migration DynamicsA Gender-Sensitive Approach to CChristiane Timmerman, Maria Lucinda Fonseca, Christiane Timmerman, Maria Lucinda Fonseca,

9 IOM UN Migration, 2015, Migration Governance Framework»

10 UN Women, 2016, Recommendations for addressing women's human rights in the global compact for safe, orderly and regular migration, Outcome of expert meeting in Geneva

11 Department of Statistics, population censuses 1979, 1994 and 2015

12 International Labour Office, 2008, Migration, Gender Equality and Development, Manila, Philippines/ September 25-26, 2008

13 International Labour Office, 2008, Migration, Gender Equality and Development, Manila, Philippines/ September 25-26, 2008

Share-Net
International
The Knowledge Platform on
Sexual and Reproductive Health & Rights

http://nl.share-netinternational.org
E-mail: info@share-net.nl
T: +31 20 5688512

Share-Net
Jordan
منصة المعرفة – الأردن
للصحة الجنسية والانجابية والحقوق الإنجابية

https://www.share-net-jordan.org.jo
https://www.facebook.com/shareNetJordan/?modal=admin_todo_tour
https://twitter.com/sharenetjo

Higher Population Council - Jordan
HPC
المجلس الأعلى للسكان

عمان - شارع المدينة المنورة
شارع فائق حدادين - مبني رقم 13
هاتف : 00962-6-5560741
فاكس: 00962-6-5519210
ص.ب 5118 عمان 11183 الأردن
www.hpc.org.jo

Facebook.com/hpcjo
Twitter@HPC_jordan
Youtube.com/hpcpromise
linkedin.com/in/hpcjo